الكلية	**كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة**
القسم	**-**
المادة باللغة الانجليزية	Democracy and Human Rights
المادة باللغة العربية	**الديمقراطية وحقوق الإنسان**
المرحلة الدراسية	**الأولى**
اسم التدريسي	**الدكتور عبدالكريم خالد جميل نصار**
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	**The Objectives of Democracy and Its Types**
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**أهداف الديمقراطية وأنواعها**
رقم المحاضرة	**الثالثة**
المصادر والمراجع	١- الدكتور حافظ علوان حمادي الدليمي ، حقوق الانسان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٩ .
	٢ – الاستاذ الدكتور ماهر صالح علاوي الجبوري رئيس لجنة التأليف وآخرون ، حقوق الانسان والطفل و الديمقراطية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٩ .

محتوى المحاضرة

UNIVERSITY OF ANBAR

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

المادة

(الديمقراطية وحقوق الإنسان)

(المحاضرة الثالثة)

(المرحلة الأولى)

إعداد

م.د عبد الكريم خالد جميل نصار

١٤٤٦ هـ

٢٠٢٥ م

أهداف الديمقراطية

للديمقراطية أهداف عدة ومتجددة مرهونة بتجدد متطلبات الحياة وحداثة التطور, ويمكن إجمال أهداف الديمقراطية على النحو الآتي:-

١ - الحفاظ على حقوق الافراد والجماعات من سلطة المتنفذين وذوي المنافع الشخصية وتغليبها على مصالح الشعب، إذ يتم ذلك من خلال ممثلي الشعب الذين وهبهم الشعب تلك الصلاحية لما يتوسمون بهم من خير, كما تؤدي الصحافة ووسائل الاعلام الدور الرقابي على السلطات الثلاث, كذلك فأن لرقابة سيادة القانون أهمية بالغة في الحفاظ على حقوق الآخرين وحرياتهم, وعلى الشعب تقع مسؤولية رقابة أعضاء البرلمان والمجالس الشعبية, وتتمثل هذه الرقابة في عدم تجديد الثقة بالأعضاء الذين لم يكونوا في المستوى المطلوب لتحقيق رغبات الشعب واحتياجاته.

٢ - ترسيخ مبادئ العدل والمساواة والتسامح وتعزيز الشعور بالانتماء للوطن والتضحية من أجله وتقديم مصالحه على كل مصلحة شخصية، كما لا ننسى أن الإنسان قيمة عليا وهي أعلى من كل القيم وأثمن من الموجودات جميعاً وعليه لابد من الحفاظ على حقوق جميع المواطنين ومن مختلف الشرائح والفئات دون تمييز.

٣ - للديمقراطية مطلب أساس هو اختيار الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءة عالية ونزاهة وأمانة ومهنية وأفضلها الإخلاص، وإن الشخص المعين في أي سلطة عليه أن يتميز بهذه الصفات عما كان سائدا في مبدأ تعيين المقربين غير الكفوئين من الأنظمة الدكتاتورية لتولي المناصب المهمة في الدولة, وبمعنى آخر يجب أن نهدف الى البحث عن الأصلح لتولي تلك المناصب لا عن الصلة الرابطة ولا الحزبية والمحسوبية والمنسوبية, حتى نضمن نظاماً ديمقراطياً يحقق الأهداف التي وجد من أجلها.

٤ - عدم التعامل بالاتجاه الواحد والسعي لإدخال الجانب المعنوي والروحي للديمقراطية ما دامت هي مطلب للرقي والخير وإسعاد البشرية.

٥ - الدفاع عن كل المبادئ والقيم التي تبناها النظام الديمقراطي ما دام لا يضر بالمصلحة العامة ويراعي ميول الغير واتجاهاتهم ورغباتهم.

UNIVERSITY OF ANBAR

هناك نوعان مختلفان يمثلان نظام الحكم وهما:-

النوع الأول:- نظام حكم شمولي قائم على هيمنة فرد ما أو حزب ما تتركز السلطة بأيديهم وفرضت على الشعب بالقهر والقوة فضلاً عن ممارسته للسلطة بشكل استبدادي وظالم.

النوع الثاني:- نظام حكم ديمقراطي يكون من اختيار الشعب, ويعبر عن ارادته من خلال انتخابات حرة نزيهة وبشكل دوري ضمن مدة محددة دستورياً, ويعد ذلك من أفضل الصيغ لشكل الحكم وهو بالتأكيد منهج يؤدي الى تطور المجتمعات ورفعتها, ولا بد لنا أن نتذكر أن الانتخابات ليست أحسن الحلول بل أفضلها.

أنواع الديمقراطية

تعد الديمقراطية اليوم المطلب الأساس لجميع الأفراد والشعوب كونها وسيلة مهمة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم العامة وتتجسد الديمقراطية من خلال تمتع الأفراد بكامل الحرية في اختيار من ينوب عنهم بممارسة السلطة, وعلى الرغم من قدم النظام الديمقراطي في العالم أصبح اهتمام العالم اليوم به منقطع النظير, مما جعل العديد من بلدان العالم التي هي بعيدة كل البعد عن النظام الديمقراطي في الحكم ان تؤسس القوانين والمواثيق والصكوك وتوثيقها وتنصها في دساتيرها على حرية الشعب المطلقة في ممارسة السلطة والحكم بنفسه, أو عن طريق اختياره بشكل نزيه دون ضغوط لممثلين ينوبون عنه, كما قسمت الديمقراطية من حيث طرق ممارستها على أنواع عدة نذكر منها على النحو الآتي:-

١ ـ الديمقراطية المباشرة:-

إن المقصود بالديمقراطية المباشرة هو أن الشعب يمارس حق السلطة بنفسه دون ممثلين أو نواب ينوبون عنه, كما عرفت الديمقراطية المباشرة في المدن الاغريقية القديمة حيث كان أفراد المجتمع يجتمعون في الساحات العامة وفي أوقات محددة ليتم مناقشتهم الأمور ذات الاهتمام المشترك, فيسنون القوانين التي يرونها مناسبة, كما هي نظام يصوت فيه أفراد الشعب على القرارات التي تصدر من الحكومة متمثلة بالمصادقات على القوانين ورفضها, كما أن تسميتها جاء نتيجة الى أن أفراد المجتمع يتمتعون بسلطة صنع القرار بشكل مباشر دون نواب أو ممثلين عنهم, إلا أن هذا النوع من الحكم في الوقت الحاضر يعد من الأمور التي لا مجال لذكرها وذلك بسبب العدد الكبير للمواطنين في دولتهم, فضلاً عن تزايد مهمات الدولة الداخلية والخارجية وارتباطها بالمنظومة العالمية, مما جعل من الصعوبة والاستحالة أن يجتمع أفراد الشعب كله ليصوتوا على أمر أو يقرروا أمر ما, لكثرة عددهم وتعدد اتجاهاتهم, وهنا فرض على هذا النوع من الديمقراطية أن يزول وينتهي منذ مدة طويلة من الزمن التي كانت فيه ممارسة الديمقراطية المباشرة محدودة على شكل مجتمعات صغيرة نسبياً وعادة ما كانت على شكل دول المدن قديماً, وان من يتمتع بالحقوق السياسية فئة قليلة نسبة الى عدد السكان في تلك المدة في أثينا, والشعب فيها هو صاحب السلطة وهو الذي يباشر في نفسه غير أن الشعب الذي يمارس هذه السلطة ليس كله بل أفراد يسمون المواطنون الأحرار, ولهم وحدهم فقط حق مباشرة الحقوق السياسية من خلال اشتراكهم بالجمعية الشعبية التي تمثل السلطة العليا في تلك

المدن, وكانت سلطتها مطلقة لا حدود ولا قيود تفرض عليها, وكانت أيضاً تجتمع عدة مرات في السنة لوضع القوانين والإعلان عن الحروب وإيقافها والمصادقة على المعاهدات والمواثيق وفرض الضرائب والإشراف الكامل على شؤون المحاربين, فضلاً عن انتخاب المجلس الذي يتولى السلطة التنفيذية وإدارة الأملاك العامة وكل ما يهم المجتمع.

٢ ـ الديمقراطية غير المباشرة:ـ

المقصود بالديمقراطية غير المباشرة هو إن الشعب لا يمارس السلطة بنفسه وإنما عن طريق نواب وممثلين عنه, منتخبين بشكل نزيه, مما يعطيهم الحق في ممارسة السلطة نيابة عن الشعب, كما أن هؤلاء النواب ليسوا أحرارا في أن يتصرفوا بحرية مطلقة, حيث إن الشعب احتفظ بحق مراقبتهم وإمكانية عزلهم إذا خرجوا على طاعة الشعب, كما أن هناك إجراءات خولها الشعب لممارسة الديمقراطية غير المباشرة تتلخص على النحو الآتي:ـ

أ ـ الاستفتاءات.

ب ـ الاقتراع الشعبي من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

ت ـ القيام بعزل النائب أو شخصيات السلطة التنفيذية.

إن ممارسة الديمقراطية غير المباشرة للسلطة تعد من الأمور الصعبة التطبيق والتي تتطلب وعياً جماهيرا عالياً وتطورا كبيرا لدى أفراد الشعب بدرجة توازي عملية التعامل مع هكذا نوع من أنواع الديمقراطية.

٣ ـ الديمقراطية النيابية:ـ

تعني الديمقراطية النيابية النظام السياسي الذي يعتمد على تصويت أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة المخولين جراء هذا التصويت باتخاذ القرارات التي تتفق مع مصالح المدلين بأصواتهم, كما أن تسميتها جاء نتيجة الى أن الشعب لا صوت على القرارات الحكومية المتخذة بل يقوم بذلك من صوت له, كما انتشر هذا النوع من النظام الديمقراطي في العصر الحديث وأخذ شكل الحكم في أغلب بلدان العالم الديمقراطي التي يطلق عليها احياناً (الجمهوريات) كذلك تقسم الديمقراطيات على ديمقراطية ليبرالية (حرة) وديمقراطية غير ليبرالية (غير حرة), والديمقراطية الليبرالية: تعتمد على مبدأ فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية فضلاً عن أن السلطة الحاكمة خاضعة للقانون, كما أنها الضمانة لحقوق الأفراد التي لا يمكن أن تنتهك, أما ما يخص للديمقراطية غير الليبرالية (غير الحرة): فهي نظام ديمقراطي لا يقر بوجود محددات لسطلة النواب المنتخبين ليحكموا حسب رغباتهم أو ميولهم أو أي مؤثر آخر.

كما ظهرت العديد من أنواع الديمقراطيات إلا أنها تعد مخرجات لتوافقات سياسية, لتشكيل حكومة شراكة وطنية توافقية, وأطلق على هذا النوع بالديمقراطية التوافقية, لكنها تشتمل على الكثير من

السلبيات والقيام بالأعمال التي تضر بمصلحة الشعب بحجة المصالحة والتوافق, مما يؤدي الى أن تكون السلطة ضعيفة ومسلوبة الإرادة وتميل مع الاتجاهات والتيارات التي تعصف بها نتيجة تغليب المصلحة الشخصية على مصلحة الناخبين مع عدم احترام أصواتهم التي شكلت أغلبية ما في ممارسة حقهم في تشكيل الحكومة على وفق الاستحقاق الانتخابي, إلا في بعض الأحيان لوجود ضرورة نجاح عملية ما, وعليه أن نتبع أي أسلوب أو نظام يحفظ للعملية السياسية وجودها.

جامعة الأنبار
1987 1428
UNIVERSITY OF ANBAR